آلاف المشتركين خارج الخدمة في السويداء

التعديات على شبكة الهاتف وسرقة الكابلات تفوق قدرات الورشات

السويداء- عبير صيموعة

أكد مدير فرع المؤسسة السورية للاتصالات في السويداء حازم الشوفي لـ«الوطن» أن التعديات على شبكة الهواتف الأرضية بسرقة الكابلات الهاتفية ما زالت مستمرة على ساحة المحافظة وتسببت بخروج آلاف المشتركين من خدمة الاتصالات الأرضية والإنترنت لفترات غير محددة إلى حين تأمين البديل، مشيراً إلى أن الكابلات التي تُسرق يتم تعويضها تباعاً رغم الصعوبات التي تواجه الفرع لعدم توافر البديل في مستودعات فرع المؤسسة في المحافظة وضمن مستودعات المؤسسة العامة حسب أقطار وأطوال تلك الكابلات، إضافة إلى ارتفاع أسعارها في السوق المحلي الأمر الذي يؤخر عودة الاتصالات إلى المناطق التي تعرضت شبكتها الهاتفية للسرقة لشهور، فضلاً عن أن التعديات الكثيرة فاقت قدرة الورشات على القيام بأعمال التعويض والصيانة وإعادة الترميم خاصة مع وجود ورشة مركزية وحيدة.

وأشار الشوفي إلى أن التعديات وصلت منذ بداية هذا العام ولتاريخه إلى نحو ٨٥ تعدياً منها ٥ تعديات بسرقة بطاريات ضمن الوحدات وللأسف كلها تُسجل ضد مجهول حيث كان آخرها سرقة الكابل الهاتفي في مدينة شهبا ما أدى إلى خروج ٣ آلاف مشترك عن الخدمة منذ عشرة أيام تقريبا وسرقة الكابلات ضمن غرفة التفتيش الواقعة بجانب محطة للفلاحين أول من أمس رغم قيام فرع المؤسسة بوضع الصخور والتراب على أبواب الغرفة.

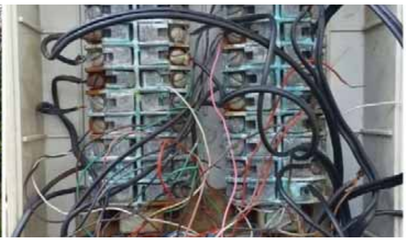

وأكد أن السرقات المتكررة أنهكت الميزانية المالية للمؤسسة لما تسببه لها من خسائر تقدر بملايين الليرات خاصة أن السرقات مازالت مستمرة على مدى سنوات، مشيراً إلى أنه تم تسجيل أكثر من ٥٠ تعدياً على شبكات الهاتف الأرضية العام الفائت.

وفي السياق ذاته أشار الشوفي إلى أنه يهدف تلبية ما أمكن من طلبات المشتركين المقدمة للاشتراك بخدمة الإنترنت فإن خطة فرع المؤسسة بالسويداء للعام الحالي هي تركيب ٤ آلاف بوابة إنترنت جديدة، حيث تم تركيب ٣٩٧٠ بوابة منذ بداية العام موزعة على عدد من مقاسم المحافظة.

وأضاف: سيتم الانتهاء من تركيب ١٠٣٠ بوابة أخرى قبل نهاية هذا العام، مؤكداً مواجهة الفرع العديد من الصعوبات التي تعترض العمل، إضافة إلى التعديات وأهمها تسرب مياه الصرف الصحي إلى غرف التفتيش ما أدى إلى غمرها في كثير من الأوقات بتلك المياه وقطع الاتصالات الهاتفية عن المشتركين لأيام عدة، فضلاً عن إلحاقها أضراراً بالكابلات والوصلات الهاتفية ما يضطر ورشات الصيانة لتبديلها جميعها الأمر الذي رتب على الشركة أعباءً مالية إضافية.

مناشدات برفع الحظر عن قيود تسجيل المركبات في الحسكة ودير الزور والرقة

مدير نقل الحسكة لـ«الوطن»: انخفاض في تسجيل المركبات بسبب قرار الحكومة وأكثر من ١١٦ ألف مركبة مسجلة

الحسكة- دحام السلطان

ناشد الكثير من مالكي المركبات في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة، ضرورة إعادة النظر في قرار رئاسة مجلس الوزراء الذي كان قد صدر برقم ١٤٦٠٨ في العام الماضي، والقاضي بإيقاف نقل قيود المركبات في هذه المحافظات إلى بقية محافظات القطر، وحصر عملية البيع بإلزام حصول المالك والمشتري على الموافقة من الجهات الوصائية ذات الشأن عند عملية نقل الملكية من خلال عملية البيع والشراء بينهما. وأكدوا في شكواهم التي نقلوها لـ«الوطن» أن هذه العملية أعاقت عملية البيوع الخاصة بهم لدى مديريات النقل في المحافظات الثلاث المشار إليها، كما شكلت لديهم حالة غبن تم ربطها بالظرف الراهن وحصرها بمحافظات المنطقة الشرقية دون سواها من المحافظات الأخرى.

ولفتوا إلى أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار اتخاذ جميع الإجراءات القانونية التي تلزمهم كحالة سليمة، تضمن للمالك وللمشتري ضماناً وقائياً واحترازياً يكفل عمليتي البيع والتملّك بشكل آمن وبحسب القوانين المعمول بها، ووفق نص جديد ملزم بحرفيته لكلا الطرفين، كما كان معمولاً به قبل صدور هذا القرار الذي اعتبره الشاكون انتقائياً ومجحفاً وغير منصف!

وفي السياق فقد بيّن مدير النقل بالحسكة رشيد الرجا، أن هذا القرار ليس قراراً محلياً، بل هو قرار مركزي صادر عن رئاسة مجلس الوزراء، ومعمم لمديريات النقل في المحافظات الثلاث عن طريق الوزارة للعمل والالتزام بنصه، وبالتالي فهو ملزم لعملها، والمطلوب فيه تطبيقه بحذافيره ولا صلاحيات لمديريات النقل في محافظة الحسكة ومحافظتي دير الزور والرقة الأخذ والرد أو التعقيب بشأنه من بعيد ولا من قريب إطلاقاً.

وأكد أن عدد المركبات المسجّلة لدى مديرية نقل الحسكة منذ بداية العام الجاري وإلى الآن وصلت إلى ١١٦٢٤٦ مركبة، فيما بلغت قيمة الرسوم المالية المستوفاة التي تم تسديدها في خزينة الدولة لدى مديرية مالية الحسكة ٢,٧ مليار ليرة، وبلغ عدد المعاملات المنجزة لتاريخه ٣٥ ألف معاملة، والمعاملات المنجزة عن بقية المحافظات ١٧١٥٠ معاملة.

وأشار إلى انخفاض أعداد المعاملات المسجّلة والمنجزة وحجم الرسوم المالية التي تم تحصيلها منذ بداية العام إلى الآن، نتيجة لصدور قرار رئاسة مجلس الوزراء «موضوع الشكاوى»، الذي أدى إلى انحسار في حجم المعاملات المسجّلة والمنجزة، وما يترتب عليها من انخفاض في الرسوم المالية المحصّلة والمنجزة.

وبين الرجا أن البرنامج المركزي للمركبات المعتمد لدى وزارة النقل، الذي قام بدوره على ربط مديريات النقل ببعضها بعضاً، وجعل منها مديرية نقل واحدة، وفّر على المواطن «صاحب العلاقة» و«مالك المركبة» عناء السفر والتنقّل بين المحافظات، من أجل نقل ملكية سيارته أو تمديد فترة أوراقها أو فحصها أو أي إجراء آخر يخص المركبة العائدة له، وبالتالي فإنه يمكّن المالك للمركبة من إنجاز أي معاملة تخص مركبته بالمحافظة التي هو مقيم فيها ودون التنقّل أو السفر إلى المحافظة المسجّلة بها المركبة، وذلك تماشياً مع توجيه وزير النقل بضرورة تسهيل كل الإجراءات القانونية والأمور المتعلقة بقيود المركبات المرتبطة بالمواطن المراجع للمديرية.

وبين أن جميع مكاتب المديرية ودوائرها الفرعية على استعداد تام لاستقبال كل المراجعين «أصحاب العلاقة» دون الاستعانة بأي شخص من خارج المديرية، في ضوء الخدمات الإجرائية التي تقوم بها وإنجاز كل المعاملات المتعلقة بالمركبة من بيع مباشر وبموجب وكالة وتثبيت بيوع بموجب قرارات محكمة ووضع إشارات الدعاوى للحصول على بيانات القيد، وتجديد وترخيص كافة المركبات وإجراء الفحص الفني لها وتثبيت كل التبدلات الفنية على المركبة عدا معاملة تبديل اللوحات، لأنها تحتاج إلى مراجعة مديرية النقل الأساسية لتبديل اللوحات في حال فقدان الرخصة أو فقدان اللوحات.

وأكد مدير نقل الحسكة، أنه من ضمن ميزات البرنامج المركزي أيضاً، أنه سهّل عملية إنجاز إجراءات المعاملات التي منحت المواطنين مالكي المركبات خدمة دفع الرسم المالي الإلكتروني الموجود على البرنامج، وكذلك ربطه مع أمانات السجل المدني، للتحقق إذا كان هناك خطأ في بيانات القيد والواقعة المدنية، مشيراً إلى أن المعاملات التي تنجزها المديرية يومياً تؤرشف حاسوبياً بشكل كامل أياً كان نوع المعاملة، على الرغم من قلة الكادر الوظيفي في المديرية من جميع الفئات، وقدم أجهزة الحاسوب التي لم تعد تفي بالغرض اليوم، لكونها أصبحت قديمة وأعطالها متكررة ولا تواكب التقنيات المرتبطة بالعمل من خلال أداء البرنامج المركزي للمركبات المعتمد لدى الوزارة والمديريات التي تتبع لها، ما بات لزاماً تأمين ورفد مديرية نقل الحسكة بأجهزة حواسيب جديدة لزوم العمل اليومي.

تنظيم ١٨٢٤٣ عقداً في دائرة السجل العقاري بحمص

٢,٥ مليار ليرة الرسوم المستوفاة.. وأتمتة نحو ٧٧ ألف عقار بحمص بنسبة ٢٦,٨ بالمئة

حمص- يوسف بدور

بين مدير المصالح العقارية بحمص زوار دادوخ أنه تم تفعيل الدوائر الفرعية كافة في حمص ويتم العمل على تفعيل العمل بدائرة تدمر، موضحاً أنه تم تنظيم عدة مراسلات لمجلس مدينة تدمر لتأمين مقر للدائرة العقارية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار دادوخ إلى أن مجموع عدد العقود التي تم تنظيمها في دائرة السجل العقاري في حمص والدوائر الفرعية منذ بداية العام حتى نهاية الشهر الثامن ١٨٢٤٣ عقداً كما بلغ مجموع الرسوم بكل أنواعها بدائرة السجل العقاري أكثر من ٢.٥ مليار ليرة، لافتاً إلى أنه تم منح ٩١٥٤٣ بيان قيد عقاري والشروحات عن الصحيفة.

ولفت دادوخ إلى أنه تمت المباشرة بأتمتة الصحيفة العقارية منذ منتصف الشهر العاشر من عام ٢٠١٧ في مبنى مديرية المصالح العقارية «صالة الأتمتة» وتم إنجاز أتمتة ٧٦٩٥٤ عقاراً بنسبة ٢٦,٨ بالمئة، منوهاً إلى أن عدد العقارات المؤتمتة في دائرة السجل منذ بداية العام حتى نهاية الشهر الثامن بلغ ٧٩١٣ عقاراً في المناطق العقارية الأولى والثانية وبابا عمرو في مدينة حمص والقبو وصدد وزيدل وفيروزة في قرى حمص.

وأكد دادوخ أن المديرية انتهت من القيام بجميع أعمال التحديد والتحرير في محافظة حمص عدا ٤ مناطق هي حديثة وحاصور وجنكمرة وعين القط، حيث لم تتمكن المديرية من القيام بأعمال التحديد والتحرير بسبب الممانعة الشديدة من الأهالي، لافتاً إلى أنه على مدار أعوام سابقة جرت عدة محاولات وحوار مع المواطنين في تلك المناطق عبر لقاءات متكررة لحضور جهات وصائية وسياسية ومديريات ذات علاقة من دون الإمكانية للإستمرار بالعمل.

وأشار دادوخ إلى أنه تم إرسال فرق مساحية لتلك المناطق عدة مرات ولم يسمح الأهالي لها بمباشرة أعمالها، منوهاً بأنه تم تقديم اقتراح لمحافظ حمص لعقد اجتماع مع أهالي تلك القرى لمحاولة إقناعهم بمتابعة الأعمال في مناطقهم.

وأشار دادوخ إلى أن دائرة المساحة تعنى بالشق الفني للعقار من خلال تقديم خدمة البيان المساحي والمخطط المساحي وإعادة الحدود والإفراز ودمج العقارات.

وأوضح مدير المصالح العقارية أنه تم إيداع المنطقة العقارية حب البستان إلى دائرة السجل العقاري وإيداع المنطقة العقارية الواقعية إلى القاضي العقاري، إضافة لاستكمال العمل على المنطقة العقارية «الصويري» على الطبيعة ورسم المنطقة العقارية «الفنية الشرقية» على الحاسب.

وأضاف: كما تم إيداع المناطق العقارية «طريز والقلاطية» بشكل نهائي إلى دائرة السجل وإيداع المنطقة العقارية «الجويخات» إلى المديرية العامة كما تم الانتهاء من رسم المناطق العقارية «عين الحرامية- فاحل- الشنية».

وبين دادوخ أن دائرة المساحة بحمص منحت منذ بداية العام الحالي ولغاية نهاية الشهر الثامن ٧٨٩٤ مخططاً مساحياً و٤٢٩٣ بياناً مساحياً، على حين بلغ عدد التكاليف الفنية المنفذة خلال الفترة ذاتها ٨٤٣ تكليفاً.

وأشار دادوخ إلى أن المحكمة العقارية تعنى بأعمال التحديد والتحرير والتجميل وإزالة الشيوع وتعتبر من أعمال النفع العام ويوجد فيها ٣ قضاة عقاريين.